

أساليب قياس المخاطر التقليدية في البنوك الإسلامية Traditional risk measurement methods in Islamic banks

ط.د/ مسعودي عبد الباسط عبد الصمد
جامعة الأغواط، الجزائر
ab.messaoudi@lagh-univ.dz

أ/ قويدر عياش
جامعة الأغواط، الجزائر
Ayache16@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/12/05 تاريخ القبول للنشر: 2019/12/18

ملخص:

بالنظر الى حداثة نشأة البنوك الإسلامية فإنها تعتبر أكثر عرضة للمخاطر مقارنة بالبنوك التقليدية خاصة المخاطر التقليدية منها والتي عرفها العمل المصرفي منذ القدم مثل: مخاطر رأس المال، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة... إلخ. وبما أن البنوك الإسلامية تقوم على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فإنها تتحاشى إدارة المخاطر التي تتعرض لها من خلال منتجات وأساليب فيها عنصر الفائدة مثل الهندسة المالية وغيرها والتي تعتمد عليها البنوك التقليدية في إدارة مخاطرها. لذا سنحاول من خلال هذا البحث التطرق الى أهم الأساليب والأدوات التي تستعملها البنوك الإسلامية في قياس وإدارة المخاطر التقليدية التي تتعرض لها.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، المخاطر التقليدية، قياس المخاطر

Abstract:

Given the recent emergence of Islamic banks, they are considered to be more exposed to risk than conventional banks, especially conventional ones, which have been known to the banking business since ancient times, such as: capital risk, market risk, credit risk, liquidity risk, etc. Since Islamic banks are based on Shariah principles, they avoid risk management through products and methods of interest, such as financial engineering, etc., which traditional banks rely on to manage their risks. Therefore, we will try through this research to address the most important methods and tools used by Islamic banks in the measurement and management of traditional risks to which they are exposed.

Key words: Islamic banks, conventional risk, risk measurement.

مقدمة:

يعتبر الجهاز المصرفي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في أي دولة؛ كونها تعتبر همزة وصل بين أصحاب الفائض المالي الذين يمتلكون أموالا زائدة عن حاجتهم لكنهم يفتقدون للوسائل والأفكار اللازمة لاستغلالها أو استثمارها و أصحاب العجز المالي الذين يمتلكون الأفكار والوسائل دون الأموال. وبما أن البنوك التقليدية تعتمد على سعر الفائدة كلاعب أساسي في عمليات الوساطة المالية وما يصاحب ذلك من مخاطر كبيرة وكذا فقدان فئة كبيرة من المتعاملين الاقتصاديين الذين لا يحبذون التعامل بسعر الفائدة ظهرت البنوك الإسلامية كبديل تمويلي للبنوك التقليدية التي تعمل وفقا للقوانين الوضعية التي تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

بالرغم من أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بمعدل الفائدة أخذا وعطاء، وترتكز في تعاملاتها على مجموعة من الصيغ التمويلية المختلفة مثل: المضاربة، المشاركة، المرابحة،... إلخ. إلا أنها تتعرض لمجموعة من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية. وهو يضطرها الى بناء نظام قوي لإدارة المخاطر للتعامل مع المخاطر السابقة الذكر بالإضافة الى المخاطر التي تخص العمل المصرفي الاسلامي.

وانطلاقا مما سبق نقوم بطرح إشكالية بحثنا كالتالي: ماهي أساليب قياس المخاطر التقليدية في البنوك الإسلامية؟.

أهمية وأهداف الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة انطلاقا من الصعوبات والمشاكل التي تتعرض لها البنوك الإسلامية في عملها، فهي تواجه مستويين من المخاطر: مخاطر عامة تشترك فيها مع البنوك لتقليدية و مخاطر تختص بها وحدها مثل مخاطر صيغ التمويل. وبما أن جل الأبحاث والدراسات تسلط الضوء على الصنف الثاني من المخاطر، سنحاول من خلال دراستنا التعريف بالصنف الأول من المخاطر وكذا الأساليب التي تنتهجها البنوك الإسلامية في التعامل معها وإدارتها. وتتجلى أهداف الدراسة في:

- البحث في المخاطر التقليدية التي تواجهها البنوك الإسلامية وتحليلها؛
- الاطلاع على مختلف انواع المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية؛
- معرفة الأساليب التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في مواجهة هذا النوع من المخاطر؛
- الاطلاع على الكيفية التي تدار بها المخاطر في البنوك الإسلامية.

منهج الدراسة:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية لبحثنا سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التعريف بالبنوك

الإسلامية، أهم المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية وكذا الأساليب المستخدمة في قياس كل نوع من المخاطر.

هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع قمنا بتقسيمه إلى مبحثين؛ خصصنا المبحث الأول للجوانب النظرية للبنوك الإسلامية وإدارة المخاطر محاولين إبراز أهم الفروقات بين العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، بينما خصصنا المبحث الثاني للتعريف بكل نوع من المخاطر التقليدية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وكذا الأساليب المستخدمة في قياسها.

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

ظهرت البنوك الإسلامية بقوة مؤخرًا على الصعيد العالمي حيث شكلت منافس قوي للبنوك التقليدية في مجال التمويل والاستثمار. لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالبنوك الإسلامية، خصائصها وكذا التعريف بإدارة المخاطر فيها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية

يمكن تقسيم مراحل نشأة البنوك الإسلامية إلى قسمين: الأول يتمثل في نشوئها كفكرة، والثاني يتمثل في تجسيدها على أرض الواقع.

لقد بدأ الاهتمام بالبنوك الإسلامية خلال عقدي الستينات والسبعينات من خلال كتابات العلماء الاقتصاديين الباكستانيين والمصريين والعراقيين. لتبني الفكرة بعد ذلك من خلال مؤتمر وزراء المالية للبلدان الإسلامية الذي انعقد في كراچی عام 1970م، ثم المؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة عام 1976م. وكذا المؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي بلندن عام 1977م.¹

أول تجربة لإنشاء بنك إسلامي كانت في مصر في مدينة "ميت غمري" سنة 1963م بإنشاء بيت الادخار المحلي والذي توقف بعد ذلك عن النشاط عام 1967م.²

وفي 1974م تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية ليله بنك دبي الإسلامي عام 1975م ثم بدأت البنوك الإسلامية في الانتشار بعد ذلك حيث ظهر: بنك فيصل الإسلامي في السودان و بنك التمويل الكويتي و بنك فيصل الإسلامي في مصر عام 1977م، البنك الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م والبنك العربي الإسلامي عام 1979م. لتبدأ بعد ذلك البنوك الإسلامية في التوسع والانتشار في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية.³

الفرع الثاني : تعريف البنوك الإسلامية

وردت عدة تعاريف للبنوك الإسلامية نذكر منها:

- عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها: تلك البنوك او المؤسسات التي ينص قانون انشاؤها ونظامها الاساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة اخذا وعطاء.⁴
- مؤسسات مالية ومصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) اخذا وعطاء، وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية.⁵
- هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد والمجتمع المسلم قصد تنميتها واثابة الفرص المواتية للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدتي الحلال والحرام.⁶
- وانطلاقا من التعاريف السابقة الذكر يمكن القول بأن البنك الاسلامي هو الذي يلتزم بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وعدم التعامل بالفائدة اخذا وعطاء.

المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية

الفرع الأول: مميزات البنوك الإسلامية

- تتميز البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تنفرد بها عن غيرها من المؤسسات نذكر منها:⁷
- عدم التعامل بالربا: فجميع المعاملات التي يقوم بها البنك الاسلامي خالية من الفائدة اخذا وعطاء.
- الاستثمار الحلال: فالبنوك الإسلامية تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، لذا فهي تجتنب المعاملات الغير مقبولة شرعا مهما كانت منفعتها.
- ربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية: وهي بذلك لا تسعى لتحقيق الربح فقط وانما تتعدى لتحقيق المنافع الاجتماعية من خلال الاعمال الخيرية التي تقوم بها.
- تجميع المدخرات ودفعها للاستثمار والنماء الشرعي: فالبنوك الإسلامية تسعى دوما لتحريك الاموال المكتنزة وربطها بالمشايخ التي تحقق عوائد لاصحابها.
- احياء فريضة الزكاة: حيث تتولى جمع الزكاة ممن كلفوها بذلك: مساهمين، مودعين، زبائن...، وصرفها على مستحقها الشرعيين.

- المشاركة في الغنم والغرم: حيث يشترك البنك الاسلامي مع اصحاب الاموال في الارباح والخسائر من خلال الحث على العمل بعيدا عن جعل النقود وسيلة للتجارة.
- الصفة العقائدية لها: حيث أن عملها يقوم على مبدأ الإستخلاف في المال الذي هو ملك لله عز وجل، وأن الانسان مستخلف عنه بالوكالة.

الفرع الثاني: الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

يمكن ذكر أهم النقاط التي تختلف فيها البنوك الاسلامية عن نظيرتها التقليدية في الجدول الموالي:

جدول يبين اهم الفروقات بين البنوك الإسلامية والتقليدية

البنوك التقليدية	البنوك الاسلامية	
ظهرت ضمن التطور التاريخي للنظم التقليدية والتي كان آخرها الصرافة	ظهرت نتيجة التطورات التاريخية والاجتماعية والسياسية والدينية في البلدان الاسلامية، وكان الدافع الاساسي لها دينيا.	النشأة
تقوم على أساس الفائدة البنكية.	تقوم على اساس تطبيق احكام الشريعة الاسلامية، واستبعاد الفائدة من المعاملات المصرفية.	أساس التعامل
الايراد مبني على اساس معدل الفائدة المحدد مسبقا.	تطبيق قاعدة الغنم بالغرم، أي قبول النتائج سواء اربحا أو خسارة.	الايراد
سلعة يتم الاتجار بها.	وسيط للمبادلات ومقياس للقيم	النقود
على اساس الاقراض المباشر او مختلف التسهيلات الاخرى	على اساس البيوع والاجارة والمشاركة وغيرها.	اشكال التمويل
بدأت بالتخصص بتمويل قطاعات معينة ثم ظهرت البنوك الشاملة.	يغلب عليها طابع المصارف الشاملة.	التخصص

المصدر: محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 123-124.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر

تنشأ المخاطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة. ويعرف الخطر في كونه يتفق مع حالة اللاتاكيد وعدم اليقين في المستقبل بسبب تغيرات حالة الطبيعة، وفي

حالة الخطر يضع متخذ القرار احتمالات لحدوث حالات المستقبل بناء على الخبرة والمعلومات التاريخية.⁸
أما إدارة المخاطر فهي:

- العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، تحديدها، قياسها ومراقبتها بهدف فهمها والتأكد من أنها في الحدود المقبولة والاطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المخاطر بالمصرف.⁹
- هي مجموعة الاساليب والأطر التي تعمل على اتخاذ القرارات السريعة والعقلانية لمواجهة التحديات والتطورات والطوارئ، بهدف كبح اتساع المخاطر.¹⁰
- هي الاجراءات والسياسات والتدابير التي تتخذها إدارة المصرف والتي ترمي الى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد موقع المخاطر وقياسها وادارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر.¹¹
- وانطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن إدارة المخاطر هي العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتحديد المخاطر المحيطة بالمصرف بدقة وقياسها ثم اتخاذ الاجراءات المناسبة من خلال قبول المخاطر المعقولة وتحويل المخاطر غير المرغوب فيها أو تجنبها من خلال اطار شامل ومتكامل لإدارة المخاطر.

الفرع الثاني: خطوات إدارة المخاطر

- تمر عملية ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية عبر مجموعة من المراحل والخطوات المتكاملة لكي تصبح في حدود ما يقبله المصرف، وفي ما يلي اهم خطوات ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية:¹²
- تحديد المخاطر: أي تحديد طبيعة ونوعية المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، سواءاً كانت مخاطر عامة او خاصة، وكذا تحديد مصدر الخطر بدقة والاسباب التي أدت الى حدوثه.
 - قياس وتقييم الخطر: في هذه المرحلة يتم قياس الخطر وتقييمه بدقة من أجل معرفة مقدار الخسارة التي ستنجر عن الخطر في حالة وقوعه، حيث ينظر للخطر من ثلاث زوايا: حجمه، توقيته و احتمالية حدوثه.
 - اختيار البدائل المناسبة للتعامل مع الخطر: هنا يتم اختيار البديل المناسب للتعامل مع الخطر سواءاً بتجنب الخطر، او توزيعه، أو قبوله والتكيف معه، ويمكن القول بان المعيار الاساسي لاختيار البديل المناسب هو المقارنة بين المنافع والتكاليف التي تتوقع وراء هذه المخاطر.
 - تنفيذ القرار: يتم تنفيذ القرار (البديل المناسب) مع اختيار الآليات المناسبة للتنفيذ.

- مراقبة ومراجعة المخاطر: نظرا لاستمرارية عملية ادارة المخاطر وديمومتها في البنوك الاسلامية فإنه تتم عملية مراقبة ومراجعة نتائجها، خاصة في ظل التغيرات السريعة في بيئة عملها وما يرافقه من تغير وتجدد في المخاطر التي تواجهها، وبالتالي يجب مراقبة المخاطر بصفة مستمرة حتى لا تؤدي الى خسائر وخيمة للبنوك الاسلامية.

المبحث الثاني: قياس المخاطر العامة في البنوك الإسلامية

إن العمل المصرفي الاسلامي تعترضه مجموعة من العقبات والمخاطر، منها ما هو مرتبط بطبيعة النشاط والصيغ التمويلية التي يتعامل بها، ومنها ما يسري عليها دون إرادتها وهو ما يعرف بالمخاطر التقليدية. سنقوم من خلال هذا المبحث بالتعريف بالمخاطر التقليدية التي تواجهها البنوك الاسلامية وكذا أهم الأساليب المعتمدة في قياسها.

المطلب الاول: مخاطر رأس المال

الفرع الأول: تعريف مخاطر رأس المال في البنوك الاسلامية

تعرف مخاطر رأس المال في البنوك الاسلامية بأنها احتمال عجز البنك وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير، ويحدث هذا الأمر نتيجة لانخفاض القيمة السوقية لأصول البنك الى حد أقل من القيمة السوقية لالتزاماته. وفي هذه الحالة يكون البنك عاجزا عن الوفاء بالتزاماته عندما تصبح قيمة حقوق المساهمين فيه سالبة وهي تحدد بالفرق بين القيمة السوقية للأصول والالتزامات.

ومن هنا فان مخاطر رأس المال تشير الى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول، ويلاحظ أن البنك الذي يملك حقوق مساهمين 10% مثلا يستطيع الصمود امام انخفاض قيمة الاصول اكثر من البنك الذي يمتلك 6% مثلا من الاصول كحقوق مساهمين.¹³

الفرع الثاني: قياس مخاطر رأس المال في البنوك الاسلامية

تستخدم عدة نسب ومؤشرات لقياس مخاطر رأس المال في البنوك الاسلامية نذكر منها:

- إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول
 - الشريحة الأولى من رأس المال/ الأصول المرححة بأوزان المخاطر
 - القاعدة الرأسمالية/ الأصول المرححة بأوزان المخاطرة
- ويمكن إرجاع مخاطر رأس المال بشكل أساسي الى عدم كفاية رأس المال لامتناع الخسائر الممكن حدوثها، وما يترتب عليه من خسائر على المودعين والدائنين.¹⁴

• نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية:

البنوك الإسلامية غير بعيدة هي الأخرى عن المعايير الرقابية الدولية، بالرغم من أن طبيعتها تتطلب طرق وأساليب خاصة بالنظر لخصوصيتها، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

تطبيق اتفاقية بازل 1 في البنوك الإسلامية:

نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية يجب أن تتعدى 08%، وذلك نظرا للمعطيات التالية:¹⁵

✓ تعتمد البنوك الإسلامية على الاستثمار الحقيقي في نشاطاتها، وبذلك فيه أكبر عرضة للمخاطر؛

✓ عدم وضوح علاقتها مع البنك المركزي؛

✓ صعوبة مراقبة العملاء في تطبيق صيغ التمويل المختلفة؛

✓ استخدام مرونة في قبول الضمانات كونها تحت وتشجع الاستثمار؛

✓ اختلاف درجة خطورة الأصول، وارتفاعها مقارنة بالبنوك التقليدية

تعتبر نسبة كفاية رأس في البنوك الإسلامية من الموضوعات الهامة التي نالت الكثير من الاهتمام في الآونة الأخيرة نظرا لما تعبر عنه من سلامة الوضع المالي للبنوك الإسلامية، خاصة في ظل عدم توافق المعايير التي جاءت بها لجنة بازل مع بعض بنود ميزانيات البنوك الإسلامية نظرا لما تتميز به من خصوصية في مواردها واستخداماتها.

وقد وضعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية طريقة لحساب نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية من قبل بنك التسويات الدولي بحسب اتفاقية بازل حيث أخذت في حسابها حسابات الاستثمار، وذلك وفق المعادلة التالية:¹⁶

$$\text{ن ك ر م} = \frac{\text{رأس المال المدفوع والاحتياطيات} + \text{احتياطيات مخاطر الاستثمار} + \text{احتياطيات إعادة التقييم}}{\text{الأصول الخطرة المرجحة الممولة لرأس المال} + \text{المطلوبات} - \text{حسابات الاستثمار المشتركة} + 50\% \text{ من حسابات الاستثمار المخصص}}$$

المطلب الثاني: مخاطر الائتمان

الفرع الأول: تعريف المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

تعرف المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية بأنها المخاطر التي تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا (السلم، الإستصناع...)، أو أن يسلم أصولا (مرا بحة...)، قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرضه لخسارة محتملة، أما في حالة المشاركة في الأرباح (مضاربة، مشاركة...) فإن مخاطر الائتمان تأتي في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله.¹⁷

وانطلاقا مما سبق فإن المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية تأخذ واحدة من الأشكال التالية:¹⁸

- مخاطر مرتبطة بالعميل: وتتمثل في: مخاطر السمعة الشخصية للعميل وفقدان أهليته في الاستمرار مع البنك، مخاطر تدهور المركز المالي للعميل أو إفلاسه، مخاطر القدرة الانتاجية للعميل و مخاطر عدم حرص العميل على الوفاء بالتزاماته.

- مخاطر مرتبطة بالبنك مانح الائتمان: وهي: مخاطر العقود الناتجة عن وجود ثغرات في العقود الائتمانية، مخاطر قلة خبرات موظفي البنك و مخاطر السياسة الائتمانية للبنك.

- مخاطر البيئة الائتمانية: وهي المخاطر التي تسري على البنك والتي لا يمكن التحكم فيها وهي: المخاطر السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، المخاطر القانونية والتشريعية ومخاطر الغير.

الفرع الثاني: تحليل المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية وطرق قياسها

تقوم البنوك الإسلامية بتحليل المخاطر الائتمانية من أجل اتخاذ القرار المناسب في قبول أو رفض طلب الائتمان، وفي ما يلي أهم الطرق والأساليب المستخدمة في ذلك:¹⁹

• التحليل المالي (النسب المالية):

يعتبر تحليل القوائم المالية من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار في اتخاذ قرار منح الائتمان، وذلك من خلال التأكد من عنصرين مهمين: قدرة العميل على تسديد مستحققاتها في وقتها وكذا تحديد مدى حاجة العميل للائتمان المطلوب.

وفي ما يلي أهم النسب المستخدمة في التحليل المالي:

1. نسب السيولة (سيولة العميل):

تقيس هذه النسب قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وذلك من خلال النسب التالية:

- نسبة التداول: تقيس هذه النسبة مدى لجوء العميل الى الائتمان قصير الأجل لتمويل دورته التشغيلية.

كما تعبر عن حد الأمان الذي يضمنه العميل للبنك على ما ذمته من ائتمان قصير الأجل. وتعطى بالعلاقة

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

التالية:

حيث تمثل الأصول المتداولة: قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة.

- نسبة السيولة السريعة: تعبر هذه النسبة عن سيولة العميل الحقيقية أو الفورية، وهي تمثل أكثر مقياسا

تحفظا للسيولة لاستبعادها الأصول الأقل سيولة (المخزونات)، وتعطى كما يلي:

$$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة السيولة السريعة}$$

2. نسب النشاط

تتميز هذه النسب بكونها تأخذ البعد الزمني بعين الاعتبار عند تحليل القوائم المالية، ومن بينها نجد:

- معدل دوران المخزون: يقيس قدرة العميل على تسهيل مخزونه السلعين وهذا ما يضمن سيولته، وكلما زادت هذه النسبة كلما قلت احتمالات العسر المالي، ويتم حساب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

حيث: كلفة البضاعة = (المخزون الأولي + المشتريات) - المخزون النهائي.

- متوسط فترة التحصيل: تعبر عن الايام اللازمة لتحصيل الذمم المدينة للعميل، وكلما انخفضت فترة التحصيل دل ذلك على كفاءة العميل في تحصيل مستحقاته، ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{الذمم المدينة}}{\text{المبيعات الآجلة}} \times 360$$

- معدل دوران الأصول الثابتة: يستخدم هذا المقياس لقياس مدى كفاءة العميل في استخدام أصوله الثابتة لتوليد الأرباح، ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- معدل دوران الأصول المتداولة: يعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة العميل في استخدام أصوله المتداولة في توليد الأرباح، ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

3. نسب الربحية:

- تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للعميل، حيث تقيس فعالية وكفاءة العميل في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية وبالتالي مقدرته على تحقيق الأرباح، وتتمثل هذه النسب في:

- معدل العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية): تستخدم لمعرفة مدى اعتماد العميل على أموال الغير في تمويل استثماراته، ويرتبط هذا المؤشر بالعائد على الأصول ROA، ومضاعف حقوق الملكية (EM). يرتبط مؤشر العائد على الأصول ROA بمؤشرين هما:

✓ هامش الربح PM: والذي يعكس مدى قدرة العميل في إدارة التكاليف ويعطى بالعلاقة:

$$\text{هامش الربح (PM)} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{اجمالي الإيرادات}}$$

- ✓ منفعة الأصول (استعمال الأصول) AU: والذي يدل على الاستعمال الأفضل للأصول، ويعطى بالعلاقة:

$$\text{منفعة الأصول (AU)} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

وعليه فإن معدل العائد على الأصول ROA يحسب كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \text{هامش الربح (PM)} \times \text{منفعة الأصول (AU)}$$

أما مضاعف حقوق الملكية EM فيحسب كما يلي:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية (EM)} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

من خلال ما سبق يمكن حساب معدل العائد على حقوق الملكية من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} \times \text{مضاعف حقوق الملكية (EM)}$$

$$= \text{معدل العائد على حقوق الملكية}$$

أو:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الإيرادات}}{\text{اجمالي الأصول}} \times \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{اجمالي الإيرادات}} \times \frac{\text{اجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

أو:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = (AU) \times (PM) \times (EM)$$

- معدل العائد على الاستثمار (المردودية الاقتصادية): يعبر هذا المعدل عن قدرة العميل في استغلال الأموال المتاحة لديه للاستثمار في خلق الربح التشغيلي، ويحسب كما يلي:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}} = \text{معدل العائد على الاستثمار}$$

تعتبر هذه النسبة عن مردودية الاستثمارات من الناحية الاقتصادية فقط، وبما أن البنوك الإسلامية تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية بالموازاة مع التنمية الاقتصادية فإن هذا المؤشر غير كاف لتقييم الاستثمارات، بل يجب دراسة تحليلية لدور الاستثمارات في تحقيق التنمية الاجتماعية، وهذا ما يؤدي إلى حساب نسبة عائدات الاستثمارات إلى مجموع الاستثمارات كالآتي:

$$\text{نسبة عائد الاستثمارات إلى مجموع الاستثمارات} = \frac{\text{عائد الاستثمارات}}{\text{مجموع الاستثمارات}} \times 100$$

4. نسب المديونية:

تعتبر نسب المديونية عن السياسة التمويلية للعميل، وقدرته على الوفاء بالتزاماته على المدى الطويل، وذلك من خلال النسب التالية:

- نسبة الاقتراض (القدرة على السداد): تعكس مدى اعتماد العميل طالب الائتمان على أموال الغير في تمويل أصوله، وكذا درجة الأمان التي يتمتع بها في المدى القصير والطويل، وتحسب كالآتي:

$$\frac{\text{مجموع الاصول}}{\text{مجموع الديون}} = \text{القدرة على السداد}$$

- نسبة الديون إلى رأس المال: تعتبر هذه النسبة مؤشراً قوياً على مدى قوة المركز المالي للعميل، حيث تعتبر الأموال الخاصة ضماناً للبنك الإسلامي، فانخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر، وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{نسبة الديون إلى رأس المال}$$

حيث تشمل الأموال الخاصة: رأس المال، الأرباح المحتجزة، الاحتياطات والمخصصات.

- نسبة الاستقلال المالي: تعتبر هذه النسبة عن الاستقلالية المالية التي يتمتع بها العميل طالب الائتمان، ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتعطى بالعلاقة:

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} = \text{نسبة الاستقلال المالي}$$

المطلب الثالث: مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق نتيجة التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير و أسعار الصرف وأسعار الأسهم والسلع.

الفرع الأول: أنواع مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق التي تتعرض لها البنوك الإسلامية في:²⁰

1. **مخاطر سعر الفائدة:** قد يبدو للبعض بأن البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر سعر الفائدة كونها لا تتعامل بالربا في معاملاتها. إلا أنه في الواقع تؤثر التغيرات الخاصة في سعر الفائدة على إيرادات البنوك الإسلامية، ذلك أن هذه الأخيرة تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد أسعار أدواتها المختلفة. ففي عقد المربحة مثلا يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة على السعر المرجعي والذي هو في العادة مؤشر الليبر. وبما أن طبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي تحديد هامش ربح واحد طول فترة العقد فإن تغيرات السعر المرجعي يعرض البنوك الإسلامية الى مخاطر ناتجة عن تحركات اسعار الفائدة.

فالأثر الأول لمخاطر سعر الفائدة على البنوك الإسلامية يظهر في كون أنها تعتمد في تسعير خدماتها خاصة البيوع المؤجلة على سعر الفائدة كمؤشر لحساب الربحية، وكذا في دراسة الجدوى للدخول في المضاربات والمشاركات. أما الأثر الثاني فيظهر في تحديد معدل العائد لأصحاب الاستثمار، حيث تجبرها المنافسة مع البنوك التقليدية على ألا يقل هذا العائد عن سعر الفائدة التي تدفعها هاته المصارف.

2. **مخاطر السعر:** تواجه البنوك الإسلامية نوعين من مخاطر الأسعار:

- **مخاطر أسعار السلع:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة احتفاظ البنك لبعض السلع سواء من أجل بيعها او تملكها (عقار، ذهب...)، وتحدث نتيجة التقلبات في أسعار هذه الموجودات في السوق.
- **مخاطر أسعار الأسهم:** تنتج هذه المخاطر نتيجة التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الاسهم، خاصة اذا كانت غير متنوعة بشكل جيد.

3. **مخاطر سعر الصرف:** تنشأ مخاطر سعر الصرف نتيجة التغير في قيمة الادوات المالية نتيجة للتغير في قيمة العملات الأجنبية خاصة ما تعلق بالتجارة الخارجية .

مخاطر التشغيل: وتتمثل في المخاطر التي يكون مصدرها العنصر البشري والناجمة عن الأخطاء المهنية أو التقنية. والتي تحدث بسبب نتيجة الحوادث الداخلية مثل الاحتيال والاختلاس، الأخطاء البشرية، تزوير المستندات والوثائق لتغيير وضعية المصرف من سيئة الى حسنة، تزييف العملات، السرقة والسطو... إلخ.²¹

ثانيا: قياس مخاطر السوق

يعتبر نموذج القيمة المعرضة للخطر أبرز نموذج يتم من خلاله قياس مخاطر السوق بطريقة منهجية، وفقا لهذا النموذج فان القيمة المعرضة للخطر هي الخسارة العظمى المحتملة نتيجة التحركات السلبية للسوق. ويتم حساب القيمة المعرضة للخطر عبر عدة طرق، أهمها:²²

1. الطريقة العادية المعلمية: يمكن استخدام هذه الطريقة لتقدير مخاطر السوق كما يلي:

لنفترض ان هناك أصل استثماري K ، زمن الاحتفاظ به C وقيمتها السوقية $V_{C,K}$ ، والعائد الحسابي على هذا الأصل هو $c+q$ ومنه تحتسب القيمة المعرضة للخطر خلال الشهر المقبل مثلا كما يلي:

$$VAR_{t,k}(\alpha) = V_{t,K} |U_k - \lambda(\alpha)|$$

حيث:

U_k : المتوسط الحسابي للعائد الشهري على الأصل؛ $\lambda(\alpha)$: ثابت مجال الثقة؛

λ_k : الانحراف المعياري للعوائد الشهرية على الأصل k .

إن مجال الثقة يسمح بأن تتم ترجمة العلامة السابقة، باستخدام خصائص التوزيع الطبيعي حيث اذا كانت

$$\alpha = 5\% \text{ ، فإن: } \lambda(\alpha) = 1.65$$

2. طريقة المحاكاة التاريخية: تتمثل هذه في افتراض ان التاريخ سيعيد نفسه، وتكون طريقة احتسابه كالتالي:

لنفترض وجود أصل k مكون من أسهم عادية، وديعة باليورو، أوراق خزينة مخصصة. وفق زمن يقدر بشهر مثلا، ولمعرفة مقدار الخسارة (القيمة المعرضة للخسارة) خلال لحظة زمنية t كالتالي:

اذا كانت لدينا سلسلة زمنية مكونة من N من العوائد الشهرية التاريخية لهذا الأصل حيث C تشير الى التاريخ

الحالي و $R_{C-n,k}$ تشير الى عائد الأصل k خلال فترة الأشهر n الماضية، ومنه:

$$VAR_{t,k}(\alpha) = V_{t,K} (1 + R_k)$$

حيث:

$V_{t,K}$: السعر الجاري للأصل k ؛ R_k : عائد الأصل k (من $R_{C-n,k}$ الى R_k).

المطلب الرابع: مخاطر السيولة

الفرع الأول: تعريف مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك الاسلامي على توفير التمويل اللازم لمقابلة التزاماته في تواريخ

استحقاقها. ومن الأسباب التي تعرض البنوك الاسلامية للوقوع في خطر السيولة نجد:²³

- عدم جواز الاقتراض بفائدة، وبالتالي صعوبة مقابلة متطلبات السيولة الضرورية.

- لا تستطيع البنوك الإسلامية بيع الديون إلا بقيمتها الاسمية، وبالتالي غياب امكانية جلب موارد مالية من خلال بيع الأصول التي تقوم على الدين.
- غياب امكانية الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها البنوك المركزية لمجابهة متطلبات السيولة الضرورية باعتبارها المقرض الأخير، كون هذه التسهيلات تكون وفق معدل فائدة معين.
- ومن هنا فان مخاطر السيولة تنشأ من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وهو ما يقلل من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الأجل المحددة وذلك نتيجة لصعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض أو تعذر بيع الأصول، ونظراً لطبيعة المصارف الإسلامية التي لا تجيز اقتراض أموال بفوائد لمتطلبات السيولة، كما لا تسمح ببيع الديون إلا بقيمتها الاسمية، ولهذا السبب لا يتوفر للبنوك الإسلامية خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين.²⁴

الفرع الثاني: قياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية مثلها مثل البنوك التقليدية نوعين من الطلب على السيولة: مقابلة احتياجات السحب على الودائع من قبل العملاء و مقابلة طلب العملاء للتمويل والاستثمار. وعلى هذا الأساس تستعمل البنوك الإسلامية مجموعة من النسب المالية التي تقيس مخاطر السيولة وهي عبارة عن علاقات رياضية بين مختلف عناصر الميزانية والتي تتمثل في:²⁵

1. نسب سيولة الأصول: وتتمثل في:

- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول: تقيس هذه النسبة حجم الأموال السائلة لدى البنك الإسلامي إلى إجمالي موجودات البنك، كالآتي:

النقد و الأرصدة لدى البنك المركزي و البنوك الأخرى

مجموع الموجودات

- نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الأصول: تشير هذه النسبة إلى احتياطات البنك الإسلامي من الأصول الغير سائلة، والتي تتميز بقابلية كبيرة للتسييل لمواجهة الالتزامات أو السحوبات الطارئة أو الغير عادية أو فرص استثمارية سانحة، وتعطى بالعلاقة التالية:

الأوراق المالية المتاحة للبيع + إستثمارات البنك الذاتية في الأوراق المالية المتاحة للبيع

مجموع الموجودات

- نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات: تقيس هذه النسبة أهمية مكونات المحفظة الاستثمارية للبنك الإسلامي من حيث أجال استحقاقها (استردادها)، وارتفاع هذه النسبة يدل على زيادة معدل دوران الأموال بالبنك، وتعطى كما يلي:

$$\frac{\text{مجموع الاستثمارات قصيرة الأجل (ماعد الاستثمار بالأوراق المالية المتاحة للبيع)}}{\text{مجموع الاستثمارات قصيرة و طويلة الأجل (ماعد الأوراق المالية)}}$$

2. نسب سيولة المطلوبات: وتتمثل في:

- نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات: وتشير إلى نسبة المصادر الخارجية المجانية من إجمالي المصادر الخارجية للبنك، وكذا مدى سيولة مطلوبات البنك أي مدى استحقاق هذه المطلوبات، كما يلي:

$$\frac{\text{حسابات العملاء الجارية و تحت الطلب (الأمانة) + حسابات البنوك و المؤسسات المصرفية}}{\text{مجموع المطلوبات (ماعد حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء)}}$$

- نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول: وتشير هذه النسبة إلى نسبة المصادر الخارجية المجانية من إجمالي استثمارات البنك، وكذا مدى سيولة هذه الاستثمارات، أي مدى استحقاق هذه المصادر، وتعطى بالعلاقة:

$$\frac{\text{حسابات العملاء الجارية و تحت الطلب (الأمانة) + حسابات البنوك و المؤسسات المصرفية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

خاتمة:

بالرغم من أن البنوك الإسلامية حديثة النشأة مقارنة بالبنوك التقليدية إلا أنها قطعت أشواطاً كبيرة في مجال المعاملات المالية والمصرفية، خاصة في مجال إدارة المخاطر المرتبطة بعمليات التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى إدارة المخاطر التقليدية التي من المفترض أنها حكراً على العمل المصرفي التقليدي إلا أن البنوك الإسلامية لم تسلم منها خاصة كون أن معظمها ينشط في ظل أنظمة اقتصادية تقليدية. ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في الآتي:

- تتم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية عبر مجموعة من المراحل المتكاملة: تعريف الخطر ومسبباته، تقدير حجم الخسائر المحتملة في حالة وقوعه ثم إيجاد الآلية الملائمة للتعامل مع الخطر؛

- تعتبر مخاطر رأس المال من أكبر المخاطر التي تهدد العمل المصرفي الاسلامي، ومن هنا وجب أن تكون كفاية رأسمال البنوك الاسلامية أكبر من البنوك التقليدية؛
- إن الأساليب التي تستخدمها البنوك الاسلامية في قياس المخاطر الائتمانية تتميز بالدقة والصرامة والدراسة المتأنية للتعامل كون أن البنوك الاسلامية أكثر مرونة في طلب الضمانات بسبب مبادئها القائمة على تشجيع عمليات الاستثمار؛
- إن اعتماد البنوك الاسلامية على معدل الفائدة كمعدل مرجعي في تحديد أدواته المالية، جعلها تتعرض لخطر معدل الفائدة؛
- إن الأساليب التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في قياس المخاطر التقليدية تشبه إلى حد بعيد الأساليب والمؤشرات التي تعتمد عليها البنوك التقليدية كون أن المخاطر هي نفسها؛

التوصيات:

- بناءا على النتائج التي توصل إليها بحثنا نوصي بما يلي:
- ضرورة تهيئة البيئة المناسبة للبنوك الاسلامية لمزاولة نشاطها من خلال تطبيق أنظمة اقتصادية إسلامية؛
- تجنب البنوك الاسلامية لمنهج المحاكاة في تعاملها مع المخاطر التي تتعرض لها؛
- تجنب معدل الفائدة في تحديد قيمة الأدوات المالية الاسلامية.

الهوامش:

- ¹ فادي محمد الرفاعي، المصارف الاسلامية، منشورات الحلبي، لبنان، 2008، ص 111.
- ² منير ابراهيم هندي، إدارة الاسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 245.
- ³ محمود عبد الكريم، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية، دار النفائس، الأردن، 2005، ص 15.
- ⁴ محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية- احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية-، دار المسيرة، عمان الأردن، 2008، ط 1، ص 110.
- ⁵ فليح حسين خلف، البنوك الاسلامية، عالم الكتاب الحديث، الاردن، 2006، ط 1، ص 92.
- ⁶ موسى عمر، مخاطر صبيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص 48.
- ⁷ عبد القادر بادن، دور هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك الاسلامية في ادارة أصحاب المصلحة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2016-2017، ص ص 09-11.
- ⁸ مفتاح صالح، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 20 - 22 أكتوبر 2009، جامعة سطيف، ص 02.
- ⁹ طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد 19، العدد 01، ص 60.
- ¹⁰ عبد الهادي مسعودي، خيرة مسعودي، إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية- الامكانيات والتحديات-، الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية - الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، 2015، جامعة غرداية، ص 05.

- ¹¹ جرودي رنده، يوسف إيمان، إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 22، ديسمبر 2017، ص 84.
- ¹² حاكمي نجيب الله، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013/2014، ص ص 79-80.
- ¹³ زايدي مريم، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص ص 91-92.
- ¹⁴ بختي عمارية، كمال بن موسى، البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة - دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائر وبنك دبي الإسلامي -، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد 04، أكتوبر 2018، ص 90.
- ¹⁵ مجلة جامعة الملك عبد العزيز، على الرابط: <http://www.kau.edu.sa>.
- ¹⁶ إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، الأردن، 2008، ص 124.
- ¹⁷ شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية - دراسة تحليلية -، دار النفائس، الأردن، 2015، ط 1، ص 183.
- ¹⁸ شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، المرجع نفسه، ص 186.
- ¹⁹ شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، المرجع نفسه، ص ص 193-206.
- ²⁰ حربي محمد، سعيد جمعة، مرجع سابق، ص ص 314-316.
- ²¹ مفتاح صالح، مرجع سابق، ص ص 11-12.
- ²² سمير غويني، التحوط وإدارة المخاطر في التمويل الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الأغواط، 2017-2018، ص ص 146-147.
- ²³ حربي محمد، سعيد جمعة، إدارة المصارف الإسلامية- مدخل حديث-، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ط 1، ص 313.
- ²⁴ طيبيل عبد السلام، البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة- واقع وآفاق-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2010، منشورة، ص ص 229-230.
- ²⁵ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص ص 400-404.